

مهند عبد الحميد*

مؤتمر "فتح" يعيد إنتاج البنية والسياسة

عقد مؤتمر حركة "فتح" السابع في رام الله وسط متغيرات وتحولات إسرائيلية وعربية وإقليمية ودولية كبيرة، أُلقت بظلالها على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، فلم تعد مسألتنا إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، مدرجتين في الأجندة الدولية والعربية، كما أن القضية تراجعت إلى الهامش ليحل مكانها "الحرب على الإرهاب"، و"الصراع على النفوذ الإقليمي"، وإعادة بناء السيطرة وعلاقات التبعية في العديد من الدول العربية. وقد فاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية تلك التحولات، وأدت إلى صعود "الترامبية" والعنصرية في الولايات المتحدة، وسرعان ما انتقلت عدواها إلى بعض الدول الأوروبية.

التحول الأخطر على القضية الفلسطينية كان إفشال الانتفاضات العربية وأهدافها المشروعة في الحرية والديمقراطية، وخوض صراع محموم على النفوذ الإقليمي ضمن اصطفاة وتقارب غير مسبوق يشمل دولاً عربية ودولة الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي يتوحش هذا الاحتلال ويتعمق ويمضي في تدمير مقومات الدولة الفلسطينية، ويستبدل مرجعية القانون الدولي بأيديولوجيا توراتية تشطب حق الشعب الفلسطيني في وطنه بالكامل.

السؤال الوطني

كيف ستعامل الحركة السياسية الفلسطينية بجميع تنظيماتها مع هذه المتغيرات، وكيف كان الأداء السياسي والاستجابة للتحديات؟ سؤال كبير كان على التنظيمات كلها، وخصوصاً حركة "فتح" الإجابة عنه في مؤتمرها الأخير، أو البحث فيه بمسؤولية وصراحة. وإذا كان موضوع النقاش هو مؤتمر "فتح"، التنظيم الذي استحوذ على القرار الرسمي الفلسطيني منذ نصف قرن ولا يزال، فمن المنطقي التوقف عند السياسات والأداء السياسي منذ المؤتمر السادس؛ أو على الأقل منذ اتخاذ قرار بعقد المؤتمر السابع.

للأسف لم تشهد حركة "فتح" قبل المؤتمر السابع وفي أثنائه، سجلاً سياسياً يدفع الاتجاهات

* صحافي فلسطيني.

المفترضة وامتداداتها القاعدية نحو شكل ما من الاستقطاب السياسي، ويلفت نظر قاعدة وأنصار "فتح" خاصة، والجمهور الفلسطيني عامة، إلى الإنجازات والإخفاقات وعناصر الضعف والقوة والمسؤولين عن هذا الإنجاز أو ذلك الإخفاق. فقد بقي الخلاف السياسي مجهولاً أو متجاهلاً، وفي غياب معارضة سياسية داخل "فتح"، بما في ذلك معارضة عضو اللجنة المركزية المفصول محمد دحلان ومجموعته، تصدرت المنافسات على المراكز القيادية داخل الحركة بين أعضاء المؤتمر، وساد القدر والتهامات بالفساد والتسلط والإقصاء بين الأعضاء المفصولين والمستبعدين من المؤتمر. غابت السياسة في لحظة سياسية متفجرة، واقتصرت على خدمة أجندات أخرى.

لقد حفل تاريخ حركة "فتح" بخلافات سياسية أدت إلى انقسامات، كانقسام المجلس الثوري بقيادة صبري البنا (أبو نضال) الذي بدأ برفض برنامج النقاط العشر، ثم قَدّم تصوراً سياسياً قومياً يسارياً بديلاً، لكنه سرعان ما تحول إلى تنظيم في خدمة أجندة النظام العراقي، وفيما بعد في خدمة النظام السوري، ثم النظام الليبي. وكذلك أيضاً، فإن اتجاه أبو موسى ("فتح الانتفاضة") طرح برنامجاً سياسياً وتنظيماً إصلاحياً استقطب جزءاً مهماً من كوادر حركة "فتح" وأعضائها، قبل خضوعه لأجندة النظام السوري. أمّا محمد دحلان فلم يطرح مواقف سياسية مختلفة عن حركة "فتح" في العلن، لكنه في واقع الحال، انتمى إلى الاتجاه المتهافت سياسياً منذ معارضته الرئيس ياسر عرفات بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وها هو اليوم يتبنّى أجندة عربية لها أولويات ليس بينها قضية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من الناحية الفعلية، وإنما تتقارب مع أولويات أخرى كمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، ومواجهة الإرهاب ضد الجيش المصري في سيناء. ويتغذى الموقف السياسي غير المعلن لدحلان بإغراق الأموال المقدمة له من أجل بناء اتجاه سياسي ونفوذ يطمح إلى وراثة قيادة حركة "فتح"، ومن خلالها قيادة المنظمة، وتبوؤ كرسي الرئاسة بعد مرحلة أبو مازن، وهذه العملية تستند أساساً إلى دعم بعض الدول العربية. غياب السجال السياسي ما قبل المؤتمر السابع وفي أثناءه، له صلة وثيقة بتهميش الفكر السياسي داخل حركة "فتح"، وخروج مثقفين و / أو غيابهم / صمتهم، علماً بأن حركة "فتح" اشتهرت بالتعدد، وبنمو اتجاهات سياسية وفكرية تُنتج فكراً سياسياً متقدماً، وتتنافس مع اتجاهات فلسطينية خارج "فتح"، وتنفذ على قوى وتيارات فكرية عالمية، كالانفتاح على التجربة الفيتنامية، والتجربتين الصينية والكوبية، وتجارب في أميركا اللاتينية وأفريقيا. وقد انعكس وجود فكر وسجلات بشأن القضايا المصرية داخل "فتح" سابقاً على البرامج السياسية، كطرح الدولة العلمانية، وتقديم رأي تقديمي بشأن المسألة اليهودية. غير أن حركة "فتح" تراجعت بعد أوصلو، فلم يُقدّم المجلس التشريعي الأول الذي استحوذت عليه الحركة مجموعة من القوانين المنسجمة مع وثيقة إعلان الاستقلال، بل إن المجلس الفتاوي قبل بسلامة قوانين رجعية ومتخلفة في مجال الأحوال الشخصية والعقوبات، كما أن سلطة الحركة أعادت إنتاج المناهج القائمة على فصل العلوم عن الحياة وعن حاجة المجتمع، وأقحمت الدين وتفسيراته التي تنتمي إلى مدارس متزمتة في معظم المواد الدراسية، ومتنافسة مع الاتجاهات الإسلامية على التزم، وكانت سابقاً تتنافس مع الاتجاهات اليسارية والتقدمية على العلمانية التي طوت "فتح" صفحاتها وهي في موقع السلطة، وأبقت على نظام الحفظ والبصم سبباً للعملية التعليمية. علاوة على ذلك، لم يطرأ أي تطور يُذكر على وضع النساء، بل إن بعض أعضاء اللجنة المركزية قاوم الكوتا النسائية،

فبقي تمثيل النساء منخفضاً في المستويات التنظيمية في ظل سيادة سلطة ذكورية أبوية داخل الحركة وخارجها. ويجوز هنا الاعتقاد أن تحولات "فتح" دفعتها إلى التعايش والشراكة مع القوى الرجعية في المجتمع بعد أن عادت إلى علاقات القرابة والعائلة والعشيرة والجهويات العصبوية والزعامة التقليدية، وهو ما يتناقض مع برنامجها المنفتح لكن المنفصل عن قاعدة التنظيم التي تتبني الخطاب السائد.

الانفصال عن البرنامج

لم يأت أعضاء المؤتمر السابع لحركة "فتح" بناء على موافقتهم أو معارضتهم أو معرفتهم بالسياسة والبرنامج والأوراق والتوجهات والمراجعات التي أُعدت ولم تُراجع من طرفهم. قد يقول البعض إن "فتح" متفقة على برنامج سياسي وثوابت وطنية، ولا يوجد ما يستدعي التغيير في هذه اللحظة السياسية، إلا إن هذا القول يجافي السؤال السياسي المركب والمطروح بقوة، وهو: ما هي خطط وآليات وأدوات تطبيق البرنامج، وما هي المعوقات، وما هي المحاولات والجهود، ولماذا أخفق مسار أو سبلو بكل عناصره، وهل يمكن بناء مسار آخر قادر على التغيير؟

تحدث رئيس "فتح" أبو مازن عن إنجازات كثيرة وعن صعوبات، ولم يتحدث عن فشل وعن مسؤولية الحركة عن ذلك الفشل؛ توقف عند مسؤولية دولة الاحتلال والضغوط الخارجية كعامل وحيد، ولم يتوقف عند العامل الذاتي كالأداء التفاوضي وتدهور العلاقات العربية - الفلسطينية الرسمية إلا بإشارات غامضة، ولا عند ظاهرة المقاومة الفردية (الطعن والدهس)، ولم يُجب عن سؤال: لماذا انفصل الشبان عن التنظيمات وبادروا إلى المقاومة على طريقتهم الخاصة؟ لم يتوقف عند أسباب الجفاء والانفكاك الجماهيري عن السلطة والمنظمة والتنظيمات وفي مقدمها "فتح"؛ لم يتوقف عند محنة المخيمات الفلسطينية في سورية وحالة التشرد التي عاشها ويعيشها أبناء المخيمات في سورية والعراق والجالية في ليبيا، وكذلك حالة المخيمات في لبنان - باستثناء الحديث عن صندوق عباس لدعم الطلبة ما بعد التوجيهي [الثانوية العامة] - ولم يتوقف عند حالة الحصار الدائم التي يعيشها ٢ مليون مواطن في قطاع غزة.

إن الالتزام بالثوابت الوطنية جيد، وكذلك الالتزام بالبرنامج الوطني، لكن هذا لا يكفي، وربما يشكل غطاء للعمل بأجندات أخرى، أو تعويماً للمواقف واختلاطاً للحابل بالنابل. فعلى سبيل المثال، كان اتفاق أو سبلو اتفاقاً للمبادئ العامة التي وصفها يتسحاق رابين بمبادئ تنطوي على غموض بناءً، وعندما وُضعت المبادئ في التطبيق عبر "اتفاق القاهرة" تحوّلت المبادئ العامة إلى إجراءات لتعميق الاحتلال وتثبيت الاستيطان وحصار المدن والقرى الفلسطينية وإخضاع المواطنين لشروط سيطرة أسوأ كثيراً من سيطرة ما قبل الاتفاق. وإذا كان البرنامج الوطني والثوابت لا يترجمان إلى خطط وأعمال ومبادرات وإعادة تقويم، فإن النتيجة ستكون تغييراً من طرف واحد على الأرض هو التغيير الذي تنظمه دولة الاحتلال، وبالتالي يبقى الوضع على ما هو عليه، عندما يفشل التمسك بالبرنامج والثوابت في التأثير في صناعة الوقائع على الأرض ويفقد البرنامج مضمونه. إن بقاء تلك المعادلة على حالها يخدم دولة الاحتلال وسياساتها المنهجية في تفكيك الوضع الفلسطيني على الأرض ومحاولة احتواء مكوناته أو إذابته في المحيط العربي.

القرار الوطني المستقل

دعا بيان الرباعية العربية المكونة من مصر والسعودية والإمارات والأردن، في أيلول / سبتمبر الماضي، إلى توحيد صفوف حركة "فتح" ومعالجة الملفات القضائية وعودة المفصولين إلى الحركة، وعودة النائب في المجلس التشريعي محمد دحلان إلى منصبه، كما جاء في البيان أن بعض الدول العربية سيدرس بدائله في التعامل مع الصراع في حال استمرار الانقسام الفلسطيني، وسيتخذ إجراءات ضاغطة على الأطراف المعطلة أياً تكن، وفي مراحل التنفيذ كافة.

لقد جاء القرار العربي هذا بصيغة تدخّل سافر في الشأن الفلسطيني، فهو يأمر بإعادة المفصولين من "فتح"، وبإعادة محمد دحلان إلى موقعه السابق. وهذا الموقف العربي هو نقيض لقرارات اللجنة المركزية لحركة "فتح" ولنظامها الداخلي وللمرجعيات كالمجلس الثوري، فالموقف العربي الجديد لا يكتفي بإلغاء قرار، وإنما يملي قراراً بديلاً عندما يقدم دحلان عنواناً للمرحلة المقبلة، ويدعم أنشطته كما حدث في "مؤتمر عين السخنة" في مصر، ويقدم الأموال السخية له والتي من شأنها تعزيز نفوذه التنظيمي وال جماهيري في قطاع غزة ومخيمات الضفة ولبنان.

موقف الرباعية العربية لا يقتصر على فرض وصاية على "فتح"، بل يدعو إلى فرض مصالحة بين الفصائل والتنظيمات أيضاً. وهذا القرار العربي يعيدنا إلى السنوات الخوالي عندما كانت جامعة الدول العربية تتخذ قراراتها في الشأن الفلسطيني بمعزل عن القيادة الفلسطينية في أثناء أعوام النكبة المأسوية، ويشطب الإطار السياسي الفلسطيني المستقل من خارج السيطرة العربية الرسمية كإنجاز تحقق في سنوات الثورة والنهوض الوطني.

إن التدخل العربي في القرار الفلسطيني لا يمكن عزله عن ضعف الالتفاف الشعبي الفلسطيني حول مركز القرار (المنظمة)، ولا عن الدعم المالي الذي يؤدي دوراً خطراً في زعزعة استقلال القرار، أو في دفع الأثمان.

الخلفية السياسية للتدخل العربي هي الإمساك بالورقة الفلسطينية من خلال قيادة جديدة مطواعة، وقطع الطريق على سيطرة "حماس" على الضفة الغربية إلى جانب سيطرتها على قطاع غزة بدعم من تركيا والإخوان المسلمين، كي تظل فلسطين جزءاً من الأمن العربي.

لا يأتي المس بالقرار الوطني المستقل من دول عربية فقط، بل من دولة الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية أيضاً. وقد تسببت الاتفاقات السياسية (أوسلو وخريطة الطريق)، والاتفاقات الاقتصادية (اتفاق باريس)، والاتفاقات الأمنية (التنسيق الأمني، وخطة دايتون)، مضافاً إليها المال السياسي، بزعزعة القرار الفلسطيني المستقل، وفتحت الأبواب أمام جميع صنوف التدخل في الشأن الفلسطيني.

وعلى الرغم من تلك الضغوط كلها، فإنه جرت محاولات فلسطينية جديدة للتملص من الوصاية الأميركية والإسرائيلية ووصاية بعض الدول العربية، كالذهاب إلى الأمم المتحدة والتصويت على عضوية كاملة لدولة فلسطين ومواصلة الانضمام إلى المنظمات الدولية، وذلك في مسعى لإعادة الاعتبار إلى القرار الفلسطيني المستقل. غير أن الدعم الدولي المشروط والضغوط الإسرائيلية وعدم إشراك قطاعات جماهيرية واسعة في هذه المعركة السياسية والدبلوماسية، أمور تهدد كل خطوة

استقلالية، ذلك بأن القرار المستقل من دون توفير المقومات لا يصمد طويلاً.

التحول في بنية التنظيم

عكست التركيبة التنظيمية لمؤتمر حركة "فتح" السابع تغييراً في بنية التنظيم، فالأكثريّة المطلقة من العضوية (٩٠٠ من أصل ١٤٠٠) تتقاضى رواتبها من السلطة كموظفين بحسب كشف العضوية المتداول في وسائل الإعلام، والعدد الأكبر من مجمل أعضاء المؤتمر ينتمون إلى هيئات التنظيم العليا والأجهزة الأمنية والسلك الدبلوماسي والجهاز الإداري، وفقط أقلية من قواعد التنظيم شاركت في المؤتمر - بعضهم أعضاء في التنظيمات الشعبية. وثمة مشكلة أيضاً في كيفية اختيار أعضاء المؤتمر: شقّها الأول مشاركة قيادات الهيئات والمناصب العليا من دون انتخابهم أو المصادقة على عضويتهم من قواعد التنظيم، وشقّها الثاني تفويض الإدارات اختيار عضوية المشاركين من المؤسسات، والتي تخضع لمزاج المتنفذين الإداريين ورغبتهم، فضلاً عن أن مشاركة العسكريين في المؤتمر كانت بالتعيين. وكما يلاحظ فإن بنية المؤتمر كانت أشبه بهرم مقلوب أثر بشكل كبير في آلية اتخاذ القرار، وفي الانتخاب والترشح.

التحول في بنية حركة "فتح" لم يكن وليد اللحظة، إذ بدأ إدماج التنظيم في مؤسسات السلطة منذ تأسيسها، وتحولت الحركة إلى حزب حاكم لا يختلف برنامجه عن برنامج السلطة، ولم يمارس دوره الرقابي على السلطة ومؤسساتها وأجهزتها. إن إدماج "فتح" في سلطة مقيّدة باتفاقات مهينة، ومع وجود احتلال أخذ في التعمق، وقبل حل المسألة الوطنية، نقل الحركة من مكانة حركة تحرر وطني إلى تنظيم حاكم. ولا يغير من هذا الواقع المرتعّي الحركة بماضي حركة تحرر، واستخدام الماضي التحرري الجميل ورموزه كقوة دفع لتبرير العجز وخطط المرحلتين إحداهما بالأخرى. لقد كان أمام "فتح" خيار آخر هو الاستقلال النسبي عن السلطة والتمسك ببرنامجهما كحركة تحرر وتعزيز نفوذها الجماهيري ووضع الخطط لمقاومة الاستيطان وتهويد القدس وبناء الجدار ومقاومة الحصار وضبط السلطة على وقع نضالاتها، لكن الحركة ذهبت إلى خيار التنظيم الحاكم، والسبب في ذلك يعود إلى تحولات سابقة في بنية "فتح" أدت إلى تغليب الأجهزة الأمنية والإدارية غير الديمقراطية، على التنظيم الجماهيري والبنية التحتية المناضلة للحركة، وقد حدث هذا التحول على وقع دعم البترو دولار الخليجي الكبير. ومع الانتقال إلى أرض الوطن كان الوضع المالي للحركة ضعيفاً ومأزوماً، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن الحل عبر السلطة وأموالها ليتعزز انفصال الهيئات القيادية والجهاز الإداري عن قواعد التنظيم، وعن نبض السواد الأعظم من الناس. أضعف ارتكاز التنظيم على السلطة، مشاركة الخارج في المؤتمر، إذ إن عدد المشاركين من الشتات هو ٣٠٠ عضو، تقريباً، ممن ينتمون إلى الأقاليم والمؤسسات في الخارج، وقد استبدلت عضوية المشاركين من الأردن (٢٣ عضواً تقريباً) بعضوية من لبنان وسورية، لتفادي خسارة مواطنتهم الأردنية في حال المشاركة في مؤتمر رام الله. لقد انعكست تركيبة المؤتمر على نتائج انتخابات اللجنة المركزية، إذ تمثل الشتات بعضو واحد فقط هو سمير الرفاعي مدير مكتب المنظمة في دمشق، ولم يفز أي عضو من لبنان واللاجئين في الخارج، ولا أي عضو من مدينة القدس، مركز الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، في الوقت الذي فاز أعضاء في اللجنة المركزية مدانون بقضايا

فساد، وفاز عضو كان سبباً في انشقاق "فتح" في سنة ١٩٨٣. وخلا المؤتمر من المعارضة التي استؤصلت قبل عقد المؤتمر، وساد نظام التكتلات ومراكز قوى جهوية وعشائرية غير سياسية، أدت كلها دوراً ملموساً في فوز أعضاء وسقوط آخرين. وبقيت المعارضة الوحيدة، وهي تلك التي يقودها محمد دحلان، خارج المؤتمر، وهي معارضة فاقدة لصدقيتها بسبب ارتباطاتها بأجندات خارجية، والمشبوهة سياسياً، وغير الديمقراطية، ويشهد على ذلك تاريخ محمد دحلان في قمعه للمعارضة الإسلامية والتنكيل بها، واعتماده على الأموال في نشر نفوذه، وعلى النظام الأبوي الفردي في العلاقة مع أتباعه. لهذه الأسباب نجحت قيادة "فتح" في إخماد معارضة دحلان من دون جلبه تذكراً. هُزم دحلان في هذا المؤتمر، وخسرت معه الرباعية العربية التي راهنت على جواد خاسر، لكن الهزيمة قد لا تكون نهائية وحاسمة، فهذا الأمر يعتمد على ما إذا استمرت الدول العربية في رهانها على دحلان أم لا.

البيعة

بدأ المؤتمر بانتخاب أبو مازن رئيساً لحركة "فتح" بالتصفيق والوقوف والابتهاج، بينما لم يكن هناك منافسون على هذا المنصب، الأمر الذي يذكرنا بتصفيق مجلس الشعب السوري موافقاً على تغيير مواد دستورية تسمح بترشيح بشار الأسد للرئاسة. لقد بايع المؤتمر أبو مازن، والبيعة مصطلح ينتمي إلى العهود القديمة في الحكم، ويعني وجود راع يملك جميع الصلاحيات ولا يُسأل، ورعية تآمر بأوامره. الرعية والراعي هما عكس المواطنة والمسؤول الذي يخضع للمساءلة. قد لا تكون البيعة مفاجئة إذا ما جرى التدقيق في عضوية المؤتمر التي تضم في أكثريتها المطلقة موظفين في الجهاز البيروقراطي للسلطة وأعضاء في الأجهزة الأمنية. "البيعة" تلخص أزمة "فتح" التي تحولت من حركة تحرر وطني إلى تنظيم حاكم يضم عدداً متزايداً من أصحاب المصالح والارتباطات؛ هؤلاء الذين يصعب اختراقهم بكفاءات نضالية وذات صدقية من داخل الحركة. لقد أوصدت الأبواب أمام التغيير من داخل الجهاز البيروقراطي الذي يُحكّم سيطرته على الحركة، أما المعارضة الوحيدة التي أفرزتها "فتح" المتحولة إلى حزب حاكم، فهي المعارضة الأسوأ والمتكونة من أصحاب المصالح والارتباطات.

لم يتمكن مروان البرغوثي الذي حصل على أعلى الأصوات في انتخابات اللجنة المركزية من بناء معارضة ديمقراطية تقيم جسراً مع مناضلي "فتح" والأجيال الجديدة، وتعيد بناء تحالفاتها كحركة تحرر وطني مع قوى تحررية عربية وعالمية. ويعود الإخفاق إلى ضعف الكوادر وأعضاء التنظيم المؤيدين له، الذين لم ينجح أحد منهم في عضوية اللجنة المركزية، وإلى عدم وضوح الرؤية السياسية التي في حيازته، وضعف تواصله مع أعضاء التنظيم من موقعه داخل السجن، ومنظومة قيم الفساد السائدة داخل الجهاز البيروقراطي للحركة.

إن تركيبة المؤتمر، وحمى الرغبة في الصعود إلى المراكز القيادية - ترشح نصف أعضاء المؤتمر تقريباً لعضوية اللجنة المركزية والمجلس الثوري - وإعادة إنتاج قيادة تقليدية، كلها مواصفات تدفع إلى الاعتقاد أن قيادة مؤسسة على البيعة والولاء والعهد والمصالح لا تشكل ضماناً لقرار وطني مستقل.

لقد نجح مؤتمر "فتح" في رفض الوصاية العربية الجديدة، استناداً إلى تراث الحركة أكثر من استناده إلى واقعها، ومن خلال الاستقواء بالتحالفات الدولية، ونجح الرئيس في تعزيز شرعيته، لكن السؤال هو: هل ستكون حركة "فتح" ما بعد المؤتمر هي نفسها قبل المؤتمر؟
كثير من المؤشرات لا يبعث على التفاؤل بالتغيير إلى الأحسن في هذه البنية الجديدة / القديمة. ■

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين من أرشيف الأمانة العامة للجامعة العربية

المجموعة الأولى

١٩١٥ - ١٩٤٦

إعداد وتحرير: أمين عقل

تقديم: وليد الخالدي

٤٧٥ صفحة ٢٠ دولاراً

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٧)

السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها

أحمد حنيطي

١٤١ صفحة ٨ دولارات